



يسلط الضوء على قدرة السوق الاستثنائية لتحقيق الازدهار في مجالات عدة، ومن بينها البيئة. ولكن الكاتب يوضح أن السوق لن يحل المشاكل البيئية، لأنه ليس في مصلحة النظرة الفردية القيام بذلك. وهناك حد آخر، ألا وهو السلع العامة: فالأشخاص لديهم حافز محدود لتوفير سلعة جيدة (أو تجنب سيئة) يرفض المستفيدون الآخرون دفعها، ويعنى بذلك الحافز المادي لتقليل الانبعاثات أو استعمال الطاقة النظيفة. وثمة حالة أخرى تتمثل في عدم الاستقرار المالي. وقد كانت هذه الديناميكية من الازدهار والكساد منذ فترة طويلة سمة من سمات الأسواق المالية الحرة.

في نهاية الكتاب، يعرض دي غراو حملته الكئيبة حول المستقبل الذي سيتم فيه الوصول إلى حدود السوق، والذي يقود للتدهور البيئي وعدم المساواة الاقتصادية إذا ظل على المسار الحالي. ويصور الكاتب بإحساس صورة ألبرت كامو، الذي يكافح من أجل منعها من الوصول لهذا الحد، وقد يكون غير مجد، وقد يكون بالفعل متأخراً جداً، ولكن بالنسبة لمستقبل أحمادنا لا يمكننا التوقف عن المحاولة. كما يقدم الكاتب مجموعة من الإصلاحات بما في ذلك حملة للحد من عدم المساواة، والانتقال إلى شكل أكثر استدامة بيئياً للرأسمالية، وإعادة تنشيط الديمقراطية، والعمل الجاد لتعزيز التعاون الدولي. كما يرى الكاتب أننا بحاجة إلى مواصلة العمل لإصلاح الرأسمالية، لنقل البندول نحو توازن عملي بين الحكومة والسوق.

حدود السوق هو كتاب صغير مكتوب بشكل جيد وسهل القراءة وغني بالمعلومات. فهذا الكتاب مميز للذين يرغبون في الحصول على مقدمة لموضوع دور الدولة والسوق من منظور اقتصادي. وقد لاقى الكتاب صدى واسعاً في المحيط الاقتصادي، بينما رأى بعض النقاد أن الكتاب مشروع لم يكتمل بعد. وقد صنفت مجلة الفايينشل تايمز هذا الكتاب من أفضل الكتب الاقتصادية لهذا العام.

اسم الكتاب: حدود السوق: البندول بين الحكومة والسوق

اسم المؤلف: بول دي غراو Paul De Grauwe

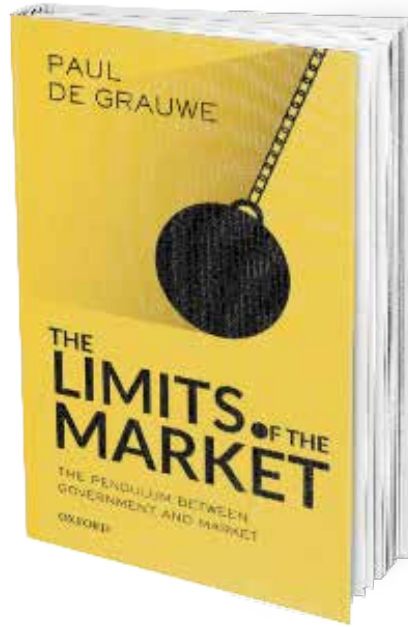
عدد الصفحات: ١٩٢ صفحة

اللغة: الإنجليزية

الناشر: Oxford University Press

سنة النشر: مارس، ٢٠١٧

\* كاتب عماني



المفترض يمكن أن يقوض الدعم العام للحكومة. في المقابل، يعتمد استقرار اقتصاد السوق على المؤسسات غير الربحية.

فالمؤسسات والهيئات الديمقراطية تخلق الاستقرار الذي يسمح للرأسمالية بالازدهار. ولا يمكن ترك الأجهزة العامة وإنفاذ القانون لأجهزة «اليد الخفية». كما أن الحكومات والوكالات العامة ذات أهمية حيوية. كما يبسط دي غراو مصادر الدعم لأي من الحكومة أو نظام السوق. ويقول إن السوق تستمد الدعم من منطقتنا، بينما الحكومات هي «الآلية التي يتم التعبير بها عن مشاعرنا». وهناك قيود واضحة على دور العقلانية في تفسير ديناميات اقتصاد السوق.

كما تطرق دي غراو لأزمة اليورو في كتابه، ويرى أن العملة بدون حكومة غير قابلة للعمل. وقال إن الخوف من عدم السيولة في أسواق الدين العام قد يدفع بعض الحكومات للتخلف عن السداد. ويمكن أن يوفر تدخل المصارف المركزية الجواب لكل دولة على حدة، ولكن أعضاء منطقة اليورو ليس لديهم مثل هذا البنك المركزي. ونظراً لاعتماد أغلب دول الاتحاد الأوروبي على العملة الموحدة (اليورو)، فإن ذلك يقيد الحكومات الأوروبية على استخدام السياسة المالية لتعديل مسار الاقتصاد في حالات الركود، والنتيجة تكون مكلفة عادة. ويرجع ذلك، إلى عدم وجود بنك مركزي في دول اليورو يعني باستخدام السياسة المالية بشكل مستقل، وإنما يوجد بنك مركز أوروبي موحد. ومن هنا تبرز الحاجة لمزيج من التدخل الحكومي وفتح الأسواق.

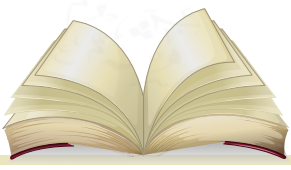
أما بالنسبة للتغير المناخي، فإن الكاتب

كينز على دور أكثر تدخلا للحكومة، وأعرب عن اعتقاده بأن الكساد الكبير في الثلاثينيات أظهر أن سياسة الحكومة تعد حيوية لتعويض الطلب غير الكافي الناجم عن اقتصاد السوق. ولعله لا يزال من الضروري أن يقال، إن حكومات جميع الدول توازن بين ممارسة الحكومة واستخدام الأسواق كآليات للتخصيص. وفي الواقع، قد تؤكد أيضاً أننا نقدر أن الأسواق تشكل بموجب القانون، وبالتالي لا يوجد سوق يتمتع بالحرية بشكل مطلق: فجميع الأسواق مقيدة بقوانين الملكية والعقود واللوائح الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وهكذا، السياسة هي كل شيء عن إدارة التوازن بين السوق والحكومة، مع التسليم بأن جميع النقاط العقدية ممكنة بالمزج بين الإثنين.

يبدأ بول دي غراو في مناقشة البندول الاقتصادي أو الحدود المتغيرة بين السوق والدولة. حيث يرى أن انتصار دولة السوق كان مرثياً في كل مكان عبر القرن التاسع عشر. وقد تراجعت هذه المواقف بسبب الحروب العالمية والازدهار للاقتصادات المخططة مركزياً. ثم تحولت موازين القوى بعد أن عززت العولة قوة اقتصادات السوق. ويوضح المؤلف هذا التذبذب من خلال التشكيك في حدود كل من السوق والحكومة والتي تتمثل إما في حدود داخلية أو خارجية. كما تطرق الكاتب لدور السلع الجماعية أو العامة كونها أساسية في تحليل التحديات التي تواجه اقتصاد السوق. وهذه السلع الجماعية أو العامة أساسية لنجاح كل من المجتمع والنظام الاقتصادي. ومن الأمثلة على ذلك نظام التعليم الجيد والنظام الصحي. حيث إن وجود الصالح العام يعود بالنفع على الجميع، إلا أن خلقهم صعب في كثير من الأحيان، حيث وجودهم يعتمد على مساهمة الجميع. ودور الحكومة واضح وهو توفير هذه السلع والتي بدورها تعزز المصلحة الجماعية.

كما تطرق الكاتب لمفهوم العقلانية الجماعية والذي يحلل من خلاله دور الحكومة. ويرى دي غراو أن دور الحكومة يتمثل في ثلاث مسؤوليات محورية ألا وهي: توفير السلع العامة، وإعادة التوزيع، والتعامل مع النتائج المترتبة على جميع الخيارات الفردية أو العوامل الخارجية. وتعود حدود الحكومة مرة أخرى إلى الاختلاف بين العقلانية الفردية والجماعية. ويحدد دي غراو قيوداً حاسمة. ويمكن أن تقوض الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة توزيع الثروة والدخل على قدرة اقتصاد السوق في تحقيق الازدهار. ومثلما يحدد المؤلف حدود الدعم لنظام السوق، يرى أن التدخل





# حدود السوق: البندول بين الحكومة والسوق بول دي غراو

محمد السالمي \*

تناول الفلاسفة الاقتصاديون ابتداءً من سميث إلى ماركس وكينز النظام الاقتصادي الذي يجب أن تسلكه الدولة، والنطاق الأمثل في تدخلها في السوق. بيد أن هذا النقاش «السوق أو الدولة» قد عفا عليه الزمن. حيث من المعلوم سيكون هناك دائماً مزيج من حرية السوق وتدخل الحكومة. والمسألة الوحيدة ذات الصلة هي ما ينبغي أن يبدو عليه هذا المزيج. وإلى أي مدى علينا أن ندع السوق يذهب بطريقته الخاصة من أجل خلق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للجميع؟ وما هي مسؤولية الحكومة في خلق الرفاهية؟ فهذه أسئلة صعبة، لكنها أيضاً أسئلة مثيرة للاهتمام وبول دي غراو يحلها في هذا الكتاب.

التعاون الاجتماعي. وحتى عندما ينتج السوق ازدهاراً مادياً، فإنه يمكن أن يقوض التوافق الاجتماعي ذاته لصالح النظام. عندما يصل السوق لحدوده، يتطلب النظام قوة خارجية لإنقاذه من سقوطه. هذا هو الوقت الذي تأتي فيه الحكومة لعكس العواقب المدمرة للتجاوزات الناجمة عن السوق. غير أن الحكومة تواجه أيضاً حدودها الخارجية والداخلية التي تعكس صور حدود السوق. وتتعلق الحدود الخارجية بقدرة الحكومة على حل مشكلة العوامل الخارجية. وكثيراً ما يطلب من الحكومة التدخل بشكل دقيق عندما تكون أقل قدرة على القيام بذلك - عندما تكون الفجوة بين المصالح الفردية والجماعية في أوسع نطاق. وعادة ما يقابل ذلك معوقات إعلامية مهمة من جانب الحكومة، ومقاومة قوية من المصلحة المكتسبة. يتم الوصول إلى الحد الداخلي للحكومة عندما يذهب بعيداً جداً في خدمة المصلحة الجماعية للمجتمع على حساب الكفاءة الاقتصادية. وبالتالي فإن الوضع المثالي، وفقاً لدي غراو، هو أنه يجب أن يكون هناك مزج صحيح من تدخل الحكومة وفتح الأسواق.

وقد أشار آدم سميث في عام 1776، في ثروة الأمم، إلى أن للحكومة دوراً هاماً في اقتصاد السوق. وعلى عكس التصور، ادعى سميث أن للدولة دوراً ضرورياً في إنفاذ العقود وحماية الممتلكات والأشغال العامة والتعليم. وقال إن العواقب الجماعية للمصلحة الذاتية، أو «اليد الخفية»، تمكن اقتصاد السوق من تلبية الاحتياجات الأخرى. كما حث جون ماينارد

فضلاً عن التنظيم الإنتاجي». لقد كان العقد الأخير وقتاً مثيراً للاقتصاديين؛ حيث شهد أسوأ أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير، مما أدى إلى البحث أكثر تعمقاً في النظريات الاقتصادية وإلى مدى انعكاسها على الواقع. ومن ثم فالمصرف المركزي، والعملية الأوروبية الموحدة هما من أكثر التجارب التكنولوجية نجاحاً منذ عقود مضت - يتم اختبار حدودهما! وفي العام الماضي، بدأت أخيراً أسس المؤسسة السياسية القائمة في الغرب في التصدع، مما يندرج بالتراجع المحتمل عن النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي. وفي إطار ذلك، فإن مسألة دور الدولة في الاقتصاد، مقابل دور السوق، أمر أساسي.

فالسوق أداة فعالة للغاية لتحقيق الازدهار الاقتصادي، ولكنها ليست مستدامة إذا ترك لأجهزتها الخاصة. والسبب في ذلك هو أن السوق يخضع لمجموعتين من الحدود - الخارجية والداخلية. وتتعلق الحدود الخارجية بكيفية اتساق السوق مع المصالح الذاتية للأفراد والتي قد لا تتفق مع المصلحة الجماعية للمجتمع. وتؤدي العوامل الخارجية، كما يحددها الاقتصاديون، إلى الإفراط في الإنتاج أو نقص في توفير السلع والخدمات التي يمكن أن تتوقف بمرور الوقت مع تقدم السوق. ومن الأمثلة على هذه الحدود الخارجية، التدهور البيئي والأزمات المالية ونقص توفير المنافع العامة. إن الحدود الداخلية للسوق، حسب دي غراو، تنبع من حقيقة أن السوق لا يضمن التوزيع الاقتصادي العادل، ويناشد الدوافع الذاتية للناس، ويعزز

يقدم كتاب بول دي غراو الجديد «حدود السوق: البندول بين الحكومة والسوق» نظرة دقيقة في هذا الشأن. فالبلجيكي دي غراو هو اقتصادي رائد في أوروبا ويعمل حالياً في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وهو أحد المحللين البارزين في النقابات العمالية والنقدية. فهذا الكتاب قليل نسبياً من حيث عدد الصفحات، لكنه مكتوب بطريقة واضحة ويمكن الوصول إليه لعامة الجمهور.

يتكون الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً. يأتي الفصل الأول من الكتاب بعنوان البندول الاقتصادي الكبير. وفي الفصول الثلاث التي تليه، يتحدث الكاتب عن حدود الرأسمالية، وعن الحدود الداخلية والخارجية لها. وفي الفصل الخامس، يأتي بعنوان اليوتوبيا في التنظيم الذاتي لنظام السوق. ومن ثم في الفصل السادس، يطرح الكاتب سؤالاً: من يستطيع حفظ نظام السوق من التدمير؟ وفي الفصلين السابع والثامن، يتحدث عن الحدود الداخلية والخارجية للحكومات. والفصول المتبقية من الكتاب، تناقش قضية المزج بين السوق والحكومة بإسهاب. كما يناقش موضع منطقة اليورو من هذا المزج. وقد تطرق الكاتب بعنوان منفصل حول اللامساواة من منظور بيكيتي.

يقول كارل بولاني في كتابه التحول الكبير: «إن التاريخ الاجتماعي في عصرنا هو نتيجة لحركة مزدوجة: الأول هو مبدأ الليبرالية الاقتصادية، الذي يهدف إلى إنشاء سوق ذاتي التنظيم؛ والآخر هو مبدأ الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى الحفاظ على الإنسان والطبيعة